2 استراتيجية التنمية الزراعية في المرحلة القادمة

الاستراتيجية هى عبارة عن تصور المجتمع لما يرغب في تحقيقه ، أو أن يحصل عليه خلال فترة زمنية طويلة (25-35 سنه) وهى عبارة عن خطوط عامه ، أهداف شاملة ، تحقق وضع اقتصادى واجتماعى وسياسي وثقافي مرغوب ومستهدف من المجتمع ، على أن يشمل هذا الوضع - ضمن ما يشمل - تحقيق كافة أوجه الأمن للمجتمع خاصة اذا كان هناك من العوامل الخارجية ما قد يزعزع هذا الأمن .

واستراتيجية القطاع تعد جزء من الاستراتيجية العامة للدولة ، كذلك استراتيجية السلعة أو النشاط تعد جزء من استراتيجية القطاع .

وعلى ذلك فاستراتيجية القطاع الزراعى جزء من الاستراتيجية العامة للدولة لابد أن تتناسق وتتوائم وتشتق منها .

أسس وضع استراتيجية القطاع :

تحدد الأهداف الاستراتيجية بناء على عدد من العوامل والعناصر - التى تساهم في اختيار وتحديد هذه الأهداف ومن هذه العناصر ما يلي :-

1- إمكانيات وموارد المجتمع .

2- ما تم تحقيقه خلال الفترات السابقة جدول (2-1) .

3- التقدم العلمى وإمكانية الاستفادة منه في الأنشطة والقطاعات المختلفة .

4- الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية وتصورات القيادة السياسية ورأى مختلف القوى السياسية في المجتمع .

وفي ضوء هذه العوامل يتم صياغة الأهداف الاستراتيجية العامة للمجتمع ، والتى تشتق منها الأهداف القطاعية ، ثم الأهداف على مستوى الأنشطة .

جدول (2-1)

بعض مؤشرات تنمية القطاع الزراعي

خلال الثمانينات و1990

المؤشر	الثمانينات	1990
معدل النمو في الزراعة	٪2.6	٪3.2
قيمة الناتج المحلي الزراعي	4.8 مليار جنيه	13.5 مليار جنيه
نسبة قيمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي من القطاعات السلعية	٪25.7	٪28
قيمة الصادرات الزراعية	364 مليون جنيه	1814 مليون جنيه (عام 1989)
المساحة الأرضية الزراعية	5.88 مليون فدان	7.4 مليون فدان
المساحة المحصولية	11.98 مليون فدن	14.01 مليون فدان
مساحة الفاكهة	394 ألف فدان	646 ألف فدان

المصدر : وزارة الزراعة – ندوة " استراتيجية التنمية الزراعية " – فبراير1992.

ومن الممكن صياغة استراتيجية القطاع الزراعى خلال الفترة القادمة ، في ضوء الاستراتيجية العامة للدولة على النحو التالى :

أولاً : زيادة الإنتاجية والإنتاج من مختلف السلع الزراعية ، بما يؤدى إلى زيادة معدل الاكتفاء الذاتى خاصة من محاصيل الحبوب ، وفي مقدمتها القمح ، السكر، والزيوت .

ثانيًا : زيادة التوسع الأفقى عن طريق تشجيع القطاع الخاص ، وتمليك الأراضى الجديدة للشباب .

ثالثًا : التحرير الكامل للقطاع الزراعى ، وتوقف تدخل الدولة فيه ، مع تعديل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم التحرر .

رابعًا : تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع زراعى صناعى ، عن طريق التوسع في نشر الصناعات الصغيرة (لإتاحة فرص عمل والتخلص من البطالة ، وزيادة الدخل ، وزيادة القيمة المضافة) .

خامسًا : نشر الزراعات التصديرية وتطوير وتنمية الصادرات الزراعية .

وفي ضوء استراتيجية القطاع الزراعى يتم إعداد إطار لتنمية القطاع ، يقوم على عدد من الأسس والركائز ، ويفصل هذا الإطار في صورة خطط تأشيرية ذات أهداف محدده ، وقد يتضمن خطة واحدة أو اكثر من خطة ، كما أن هذا الإطار التنموى يتضمن أساليب وإمكانيات تنفيذ تلك الخطط .

إطار التنمية الزراعية :

تتم التنمية في ضوء الاستراتيجية العامة للمجتمع والقطاع ، والاستراتيجية أطول مدى من مدى التنمية (استراتيجية 25 عام - 35 عام) والتنمية خلال عقدين أو ثلاث خطط ، أو خطتان خمسيتان .

التنمية الزراعية :

التنمية الزراعية هى أساس التنمية الاقتصادية . لماذا ؟

لأن كل الدول التى حققت تنمية اقتصادية بدأت بالتنمية الزراعية ، بمعنى تكوين فائض في القطاع الزراعى ، ثم تأسيس النمو الصناعى على ذلك .

وكل الدول المتقدمة صناعيًا اليوم ، الزراعة فيها على درجة من التقدم لا تقل عن تقدمها الصناعى .

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التنمية الزراعية بأنها " الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج الزراعى ، وبمستوى فنى مرتفع يحقق زيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج الزراعى ، بما يؤدى إلى زيادة الدخل الزراعى الفردى والقومى زيادة مستمرة ومتواصلة " .

ومن ثم يمكن التعرف على مؤشرات التنمية الزراعية في الآتى :

- استغلال أمثل لعوامل الإنتاج الزراعى المتاحة وزيادتها .
- مستوى تكنولوجى زراعى متقدم .
- إنتاجية زراعية مرتفعة .
- دخل مرتفع للسكان الزراعيين .

مقومات وركائز التنمية الزراعية :

والتنمية في القطاع الزراعى ترتبط وتتأثر بالتنمية في القطاعات الأخرى ، كما تدعم تنمية القطاعات الأخرى ، ذلك - كما هو معرف - نظرًا للتشابك القطاعى .

حيث تتأثر تنمية القطاع الزراعى بما هو متاح في المجتمع من بنية أساسية ، ومن مستوى علمى وتكنولوجى ، ومن قوى عاملة مدربة ، وغير ذلك من مقومات للتنمية ، والتى قد يكون تكوينها الأساسى خارج القطاع الزراعى كذلك مسئولية توفيرها .

ومن هذه الركائز التنموية للقطاع الزراعى ما يلى :

1- وجود أسس وأساليب جديدة للإنتاج :

إن تطوير أسلوب الإنتاج يؤدى إلى زيادة الإنتاجية وهو الهدف النهائى لعملية التنمية الزراعية . وعند محدودية الرقعة الأرضية يصبح المجال المتبقى لإحداث التنمية هو تطوير أساليب الإنتاج . وهذا التطوير يتضمن أسلوب وطريقة الزراعة ، طرق الرى ، أنواع البذور، والأسمدة ، والمبيدات ، أساليب الخدمة ، وطرق جمع المحصول ، مستوى الميكنة الزراعية المستخدمة .

كل هذه النواحى تتأثر بالحديث في مجالها ومن ثم تؤدى ولا شك إلى زيادة صافى الإنتاج بما يحقق التنمية الزراعية .

نفس القول في مجال الإنتاج الحيوانى وإنتاج الدواجن والأسماك . وزيادة صافى الإنتاج هنا تعنى ، أما زيادة الإنتاج مع بقاء مستوى التكاليف أو خفض التكاليف ، أو تقليل الفاقد .

2- انشاء شبكات الطرق وإتاحة وسائل النقل :

حيث يؤدى ذلك إلى ربط الزراعة بالأسواق ، وتحولها من الزراعة للاستهلاك العائلي أو المكانى إلى الإنتاج للتسويق والأسواق .

كما أن وسائل النقل وتكلفتها تؤدى إلى حصول الزراع على نسبة اكبر من أسعار المستهلكين ، وزيادة المنافسة بزيادة العرض مما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين للسلع والمنتجات الزراعية .

3- إتاحة الإمكانيات التمويلية اللازمة للقطاع الزراعى :

حيث تتضمن تلك المتطلبات مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور ومبيدات ، والمعدات والآلات بالإضافة إلى التمويل النقدى للعمليات الزراعية .

هذا بالإضافة إلى التمويل اللازم لعمليات الاستصلاح والاستزراع ، التوسع الأفقى ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة .

وتشمل مصادر التمويل في الزراعة المصادر الخاصة سواء الزراع أنفسهم أو ما يتحصلون عليه من مصادر خاصة أخرى ، والمصادر العامة وفي مقدمتها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى .

وفي الدول النامية - يعد التمويل من العناصر الأساسية في تنمية وتطوير قطاع الزراعة في تلك الدول - ذلك نظرًا لما يتصف به قطاع الزراعة من تخلف ومن قصور موارد التمويل الفردية لدى الزراع .

وقد كان للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى - بنك التسليف الزراعى سابقًا - الدور الرئيسي في تمويل قطاع الزراعة خلال المرحلة السابقة ، ذلك من خلال ما قدمه من قروض عينية ونقدية للزراع ، والذى وصل حجم تمويله لقطاع الزراعة عام 1990 إلى نحو 1.7 مليار جنيه سنويًا .

وفي المرحلة المقبلة وبتحرير الاقتصاد القومى لابد من البحث عن المصادر التمويلية التى تتلائم مع المرحلة الجديدة ، ولعل في مقدمة تلك المصادر هى الإمكانيات التعاونية وإيجاد دور متطور للقطاع التعاونى في تمويل الزراع .

4- توفير إمكانيات التسويق ، وتطوير الأساليب والخدمات التسويقية :

يعمل التسويق على توفير السلعة للمستهلك بالشكل المناسب وفي المكان والزمان المناسبين ، كما أن السياسات والنظم التسويقية تلعب دورًا بارزًا في تحديد أسعار السلع ومن ثم التركيب المحصولى ، ولاسيما في مرحلة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة . حيث سيصبح السعر - وصافى العائد المترتب عليه - هو الموجه الأساسي للإنتاج الزراعى بعد رفع كافة القيود المحددة للإنتاج الزراعى .

ومن ثم يعد التسويق - السياسة التسويقية الداخلية والخارجية - جزء من السياسة الزراعية على مستوى قطاع الزراعة ، وجزء من السياسة الاقتصادية على المستوى القومى .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن للتسويق دوره في تخصيص[4] الموارد - أى التركيب المحصولى - وله دوره في تحديد أسعار السلع مع تنظيم انسياب العرض ، كما أن له دوره في الحد من الفاقد من السلع في مختلف المراحل التسويقية ، وله كذلك دوره في التجارة الخارجية .

وتعانى الدول النامية - ومن ضمنها مصر - من ضعف الإمكانيات التسويقية ، وكذلك المنظمات التسويقية . مما يستلزم العمل على تطويرها ، حتى يقوم التسويق

---

(4) معهد التخطيط القومى - " السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية " - قضايا التخطيط والتنمية - رقم (40) - يونيو 1988 - ص 5 .

بوظائفه السابق الإشارة إليها وتشمل التطوير النواحى التالية :

- وجود تنظيم لتسويق السلع الزراعية – خاص أو تعاونى – ملحق به بنك لتمويل الأنشطة التسويقية ، كذلك مركز لجمع ونشر المعلومات السوقية الخاصة بالسوق المحلى والخارجى .
- التوسع في التنظيمات التسويقية كالجمعيات التعاونية والاتحادات .
- تنظيم الأسواق ، قيام الدولة بدورها الأساسي في الإشراف والرقابة على الأسواق والذى انعدم تمامًا في السنوات الأخيرة .
- تولى الجهات المعنية تحديد المعايير والمواصفات في السلع الزراعية سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير ومراقبة الالتزام بتلك المواصفات .

5- تنمية وتطوير الصادرات الزراعية :

حيث تعد الصادرات الزراعية هى الإمكانية التصديرية الأساسية للدول النامية ، وهى المورد الأساسي لتغطية احتياجات تلك الدول من العملات الأجنبية لتمويل التنمية بها ، فلابد من العمل على زيادة وتطوير الصادرات من السلع الزراعية حتى تحق معدلات التنمية المستهدفة.

وفي مصر ، هناك إمكانية كبيرة لتنمية الصادرات الزراعية[5] من السلع التقليدية وغير التقليدية بصفة خاصة . وتتأتى هذه الإمكانية بتنمية الإنتاج الزراعى كمًا ونوعًا ، وترشيد الاستهلاك من السلع الزراعية لزيادة الفائض التصديرى ، واتباع سياسة للإنتاج الموجه للتصدير ، كذلك التنسيق والحد من التعارض والتضارب بين مختلف الجهات والأجهزة المشاركة في عمليات التصدير . مع العمل على رفع كفاءة التسويق الخارجى للصادرات المصرية ، وإتاحة الفرص كاملة أمام القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسي في تصدير السلع الزراعية وخاصة غير التقليدية ، مع وضع التشريعات التى تمنع الاحتكار ، وتنظيم السوق لصالح المنتج والمستهلك

---

(5) معهد التخطيط القومى – " سياسات وإمكانيات تنشيط الصادرات من السلع لزراعية " – قضايا التخطيط والتنمية – رقم (27) – نوفمبر 1985 – ص 283 .

والمصدر . وتطوير قوانين الغرف التجارية والصناعية على النحو الذى يحقق المساهمة الفعالة لهذه الغرف في نشاط التصدير .

وهنا يجدر الإشارة إلى انه لابد من التركيز على ضرورة قيام زراعات تصديرية ، مخصص إنتاجها للتصدير يتوائم مع احتياجات الأسواق الخارجية من حيث النوعية وموعد الإنتاج ، وذلك يستلزم تبديل مفهوم تصدير الفائض إلى مفهوم الزراعة للتصدير .

6- القوى العاملة الزراعية والتعليم الزراعى :

التنمية أساسًا بالإنسان وللإنسان ، ولا تقوم التنمية الشاملة ولا تنجح إلا إذا وجد الأفراد القادرون على قيادة وتوجيه وتحقيق التنمية .

وثمة شعور متزايد بوجود اختلال في هياكل العمالة بحيث أصبحت العمالة وإنتاجيتها مشكلة تعانى منها جهات الإنتاج والمواطن على حد سواء . ويرجع الاختلال في هيكل العمالة في جانب أساسي منه إلى انخفاض المستوى المهارى للقوى العاملة ، وعدم ملائمتها لأنماط التكنولوجيا الزراعية المتطورة مما يعيق عملية التنمية الزراعية .

وهذا النقص والقصور في كفاءة العنصر البشرى يرجع بصفة أساسية لتخلف وانفصال أسلوب التعليم عن احتياجات المجتمع الحقيقية ، كذلك غياب التدريب وعدم كفاية مخصصاته وطاقته على استيعاب هذه الأعداد من العمالة ومن ثم تدخل سوق العمل قوى عاملة غير مدربة.

فلكى تقوم تنمية شاملة وبمعدلات مرضية ، لابد من إعداد كوادر بشرية ملائمة لاحتياجات القطاعات الاقتصادية بالمجتمع من حيث النوعيات ومستوى الكفاءة والتدريب والتعليم .

ونؤكد أن التنمية لن تحقق معدلاتها المطلوبة - أو المستهدفة - إلا إذا تم إعداد الكادر البشرى الإعداد المناسب والملائم لإدارة وتحقيق التنمية في المجتمع .

وهنا يظهر الدور الغائب للتعاون الزراعى وهو إعداد الكوادر الفنية الزراعية الملائمة للعمل الزراعى ، حيث لابد أن يمارس التعاون دوره في التدريب الزراعى ، كالتدريب على أعمال زراعات النخيل ، والميكنة ، والصناعات الزراعية ، ودودة الحرير ، والإنتاج الحيوانى... الخ .

7- الدور التوجيهى والإرشادى والتأشيرى للأجهزة الزراعية :

بتحرير الاقتصاد القومى - ومن ثم قطاع الزراعة - يتضاءل الدور التدخلى للأجهزة الزراعية - وزارة الزراعة ومؤسساتها - في القطاع الزراعى وإدارة شئونه ، ليتم ذلك عن طريق المؤشرات الاقتصادية المختلفة .

وبالتالى فيجب على تلك الأجهزة والمؤسسات أن تبحث لنفسها عن دور يلائم المرحلة الجديدة - وبمعنى آخر أن تطور نفسها لتأدية الدور الذى يتلائم مع مرحلة التحرر الاقتصادى.

ومن ثم فإن الدور التدخلى التحكمى الإلزامى للأجهزة والمؤسسات الزراعية الحكومية يتوقف ، ليحل محله دور توجيهى إرشادى تأشيرى . وهذا الدور الجديد يتوقف نجاحه على الأدوات والأساليب المستخدمة في ذلك ، كما يتوقف كذلك على كفاءة الكوادر التى ستؤديه .

وهنا يلزم التنويه أنه يجب إعداد كادر بشرى زراعى جديد ومؤهل ليؤدى هذا الدور الجديد حتى تستطيع أن تؤدى تلك الهيئات والمؤسسات المستهدف منها في تنمية القطاع الزراعى . ويجب الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى في هذا الصدد ، كما أن الأجهزة الحالية لا تستطيع أن تؤدى الدور المطلوب في المرحلة الجديدة بدون إعداد مسبق ، ومفهوم جديد ، وإدراة جديدة .

8- الدور الرقابى للدولة لحماية المنتج والمستهلك:

حتى تحقق التنمية وتشارك فيها وتستفيد منها كافة فئات المجتمع باقتناع وإيجابية فلابد أن تؤدى الدولة وظيفتها الأساسية وهى الرقابة على كافة الأنشطة بالمجتمع .

وتعنى الرقابة التأكيد على الالتزام وتنفيذ القوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية ، حيث يؤدى ذلك إلى حماية كل من المنتجين والمستهلكين .

والدور الرقابى للدولة يعنى - ضمن ما يعنى - مراقبة الدولة لنوعية مستلزمات الإنتاج وملائمتها وصلاحيتها (الأسمدة ، المبيدات) ، كذلك مراقبة الدولة لشروط صلاحية السلعة للاستهلاك ، مراقبة التلوث ، مراقبة شروط الإنتاج ومواصفات السلع المنتجة . فوجود القوانين فقط لا يكفى وإنما الأهم هو مراقبة التنفيذ والحزم في تطبيق القانون .

إن الدور الرقابى الجاد للدولة يشجع ويطمئن المستثمرين والمنتجين كما أنه يحافظ على سلامة المستهلكين ، وعلى سمعة الدولة بالنسبة للصادرات في الأسواق العالمية . ومن ثم فإن تصميم الدولة ونجاحها في تأدية هذا الدور يؤدى إلى تحقيق معدلات تنمية أعلى وأسرع .

أهداف الخطط الزراعية القادمة :

الأخذ بأسلوب التخطيط التأشيرى بديلاً عن التخطيط المركزى خلال المرحلة القادمة يستلزم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لتوجيه القطاع الزراعى بما يحقق أهداف المجتمع.

ويمكن القول أنه خلال الخطط القادمة لابد أن يعمل القطاع الزراعى من خلال التخطيط التأشيرى وأدواته لتحقيق مجموعة من الأهداف - ومن تلك الأهداف ما يلى :

1- **زيادة الإنتاج** : بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية التى تدنى معدل الاكتفاء الذاتى منها خلال العقد الأخير ، خاصة القمح ، وقصب السكر ، والزيوت ، ومجموعة البروتين الحيوانى . مما يستلزم استخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال الخطة لتوجيه الإنتاج وتحفيز الزراع على إنتاج تلك النوعية من السلع ، ذلك لأن زيادة معدل الاكتفاء الذاتى يؤدى إلى خفض الواردات ومن ثم عجز الميزان التجارى، كما يؤدى إلى آثار سياسة واجتماعية مطلوبة في المرحلة القادمة .

2- **تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعية** : ذلك لأن زيادة الاكتفاء الذاتى عن طريق زيادة النتاج وفي ضوء محدودية الرقعة المزروعة لن يتأتى إلا عن طريق الزيادة الرأسية في الإنتاج الزراعى ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة - كالهندسة الوراثية وغيرها - للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة ، وبالتالى لابد أن تعمل الخطة على دعم وتحفيز مراكز البحوث لتوفير هذه النوعية من السلالات خلال فترة قصيرة حتى يمكن الاستفادة بها وزراعتها خلال الخطط القادمة ، والأمل معقود على تلك الإمكانية لإعطاء طفرة كبيرة في الإنتاج الزراعى كما تحقق في كثير من الدول .

3- **التوسع الفقى** : حيث يمكن عن طريقه علاج عديد من مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . ذلك لأن التوسع يؤدى إلى زيادة العاملين والمالكين لتلك الأراضى ومن ثم ينخفض مستوى البطالة وما يرتبط بها من مشاكل في المجتمع . فمن الضرورى أن تركز الخطط القادمة على إطلاق حرية الاستصلاح والتملك في الأراضى الصحراوية دون معوقات ، وان تقوم الدولة بالدور الذى يجب أن تقوم به فقط في ظل سياسة التحرر الاقتصادى ، وأن تتحقق مصداقية القائمين على تنفيذ تلك السياسة في هذا القطاع الحيوى والرئيسي في الاقتصاد القومى .

4- **تطوير وترشيد أساليب الرى** : ستكون ، وبلا شك مشكلة المياه هى مشكلة القرن الحالى سواء على مستوى الدول أو على مستوى العالم . ومن ثم فلابد من العمل على تلافي آثار نقص المياه في المستقبل ، وذلك عن طريق الاستخدام المثل لما هو متاح منها بالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة - والاستخدام الأمثل للمياه يتطلب تطوير أساليب الرى والحد من الأساليب التقليدية - الرى بالغمر - كذلك إدخال مياه الرى في إطار المحاسبة الاقتصادية وتحديد قيمة لها . وتطوير تلك الأساليب يتطلب عناصر لعل في مقدمتها توفير وسائل ومعدات الرى الحديث ، جهاز فنى وإرشادى كفء مصادر تمويل للزراع لاستخدام تلك المعدات .

وفي هذه الحالة لابد من تشجيع وتحفيز الزراع على إدخال الأساليب الحديثة في رى أراضيهم بمختلف الوسائل سواء حوافز إيجابية أو سلبية كما أن ترشيد استخدام مياه الرى يتيح إمكانية أكبر لزيادة المساحات المستصلحة وبالتالى زيادة الإنتاج وزيادة العمالة ، وزيادة الملكيات الزراعية .

5- **زيادة الصادرات الزراعية** : ويعد ذلك هدفًا أساسيًا يجب توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيقه ، حيث يؤدى ذلك إلى خفض العجز في الميزان التجارى ومن ثم خفض معدلات التضخم ، وفي ذلك علاج لعديد من مشكلات الاقتصاد القومى .

وزيادة الصادرات الزراعية لها متطلبات عديدة لاسيما في ضوء التطورات العالمية ، وإمكانيات السوق الأوروبية المشتركة ، ومن هذه المتطلبات تطوير النواحى الفنية والإدارية في عمليات التصدير الزراعى .

بالإضافة إلى تطوير نوعيات الإنتاج المطلوبة للتصدير . ويتأتى ذلك بالطبع عن طريق توجيه الزراع وقطاع التصدير بمختلف الإجراءات المحفزة لدفع عملية التصدير الزراعى . كما يجب إطلاق المنافسة في هذا القطاع - كما هو مطلوب في باقى القطاعات - بما يخدم أهداف التصدير . وفي هذا الصدد يلزم التعرف على العوامل التى أدت إلى فقد الصادرات التقليدية المصرية لأسواقها العالمية .

إمكانية ومتطلبات تحقيق الاستراتيجية الزراعية :

أولا : الاستراتيجية الزراعية في مجال زيادة الإنتاجية والإنتاج عن طريق تنمية الموارد والحفاظ عليها وزيادتها بما يؤدى إلى زيادة الاكتفاء الذاتى خاصة بالنسبة للقمح ، السكر ، والزيوت :

إن ما سبق الإشارة إليه من أهداف الاستراتيجية الزراعية ، وما يندرج تحت أى منها من أهداف فرعية وثانوية يتطلب التعرف على الوسائل ووضع السياسات التى تتناسب وتحقيق هذه الأهداف ، مع تناسق هذه الأساليب والسياسات مع بعضها البعض .

ويعد العمل على رفع إنتاجية الأرض الزراعية هو المسار الأسرع لتحقيق الأهداف المشار إليها ، إن افتراض زيادة الإنتاجية بمعدل 2٪ سنويًا بالأراضي المستغلة حاليًا يعادل قرابة إنتاج120 ألف فدان سنويًا ، وهذا قد يستلزم تكلفة أكبر ووقت أطول لو تم تحقيقه من خلال سياسة التوسع الأفقى ، وفي نفس الوقت لا يغنى عن التوسع الأفقى للمدى الطويل ، ومن الممكن أن يتم ذلك عن طريق :

- استنباط ونشر زراعة الأصناف المرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الزراعية ، وخاصة في الحبوب كالقمح والأرز والذرة ، وقصب السكر .
- تحسين التربة الزراعية ، ونظم الصرف ، وتعميم الصرف المغطى .
- قيام الإرشاد الزراعى بدور أكثر فاعلية في نقل نتائج البحوث الزراعية إلى الزراع خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الإنتاج والمعدلات المثلى للأسمدة ونوعيات المبيدات الأكثر ملائمة وطرق الزراعة الحديثة . مما يستلزم تدعيم أجهزة الإرشاد وتوفير الإمكانيات اللازمة له .
- الاهتمام بالتركيب المحصولى ونظام الدورة ، وتركيز زراعة الخضر والفاكهة والمراعى والإنتاج الحيوانى في الأراضى الجديدة ، والحبوب وقصب السكر يجب تركيزها في الأراضى القديمة كذلك القطن .

وبصفة عامة يمكن تلخيص العوامل المتحكمة في التركيب المحصولى في الآتى :

1- نوعية التربة والمناخ ، وكمية مياه الرى المتاحة .

2- مدى الحاجة للبرسيم المستديم .

3- المحاصيل مرتفعة العائد كالخضر والفاكهة .

4- محاصيل الاستهلاك الذاتى .

5- التدخل الحكومى في فرض وحظر نوعيات معينه من المحاصيل ، وسوف يتوقف هذا التدخل - ليحل محله :-

6- الأربحية النسبية للمحاصيل وفقًا لأسعارها السوقية وتكاليف إنتاجها .

ونرى أنه من الضرورى أن تدخل العوامل التالية في الاعتبار عند وضع سياسة التركيب المحصولى ومؤشراتها كما يلى :

1- التوسع في مساحات الحبوب والقطن وقصب السكر في الأراضى القديمة .

2- إعطاء أولوية للمحاصيل غير التقليدية (الطبية والعطرية) في الأراضى الجديدة وذلك لزيادة الطلب التصديرى عليها .

3- إعطاء أولوية تالية - في الأراضى الجديدة - لمحاصيل الخضر والفاكهة - وهى المستهدف تقلص مساحتها داخل الوادى ليحل محلها القمح .

4- التوسع في محاصيل الأعلاف في الأراضى الجديدة - وتقليص مساحة البرسيم في الأراضى القديمة ، ليحل محله القمح أيضًا .

5- كذلك تشجيع المحاصيل الزيتية - سمسم ، فول سودانى ، عباد الشمس ، فول صويا - في الأراضى الجديدة .

كل ذلك بهدف زيادة معدل الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية الرئيسية وذلك على النحو الآتى :

إمكانية زيادة الاكتفاء الذاتى من القمح :

وفقًا للبيانات المعلنة يبلغ حجم إنتاج القمح حاليًا نحو 6 مليون طن سنويًا ، يغطى نحو 60٪ من الاحتياجات المحلية . مما يمثل ضرورة ملحة اقتصاديًا وسياسيًا لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة الاستراتيجية .

وتتعدد العوامل المسببة للفجوة القمحية ، فمنها زيادة متوسط الاستهلاك الفردى ، وزيادة الفاقد ، وتناقص مساحة القمح لانخفاض عائد فدان القمح ، وتخلف أساليب إنتاج القمح وتداوله .

ولكن في مقدمة تلك العوامل هو تدنى إنتاجية الفدان من القمح ، حيث لم يتجاوز إنتاجية الفدان نحو 8.7 أردب حتى عام 1972/71 ، ولم تصل لنحو 10 أردب حتى عام 1982/81 ، ثم وصلت لنحو 10.3 أردب عام 1984/83 وحاليًا تقارب 18 أردب للفدان . ومازال المجال رحبًا أمام زيادة مؤكدة وممكنة في إنتاجية

القمح في البلاد تصل إلى ضعف ما هى عليه ، كما أن هناك إمكانيات كبيرة للتوسع الأفقى في كل نوعيات الأراضى وعلى مختلف نوعيات المياه – ولكن الإدارة الوطنية المخلصة المطلوبة .

هذا وقد بلغت الإنتاجية الآن إلى نحو 14 أردب للفدان – وذلك وفقًا لبيانات وزارة الزراعة .

وهناك عدة مقترحات وإمكانيات تمت دراستها[6] لزيادة إنتاج القمح في مصر أوضحت إمكانية :

- التوسع في زراعة القمح في الأراضى المستصلحة ، ومن المفترض أنه بالإمكان زراعة مساحة تتراوح بين 442 ألف فدان ، 500 ألف فدان تعطى نحو 4.4 – 5.5 مليون أردب (أى نحو 600 ألف طن) .
  وقد تمت زراعة هذه المساحة على مرحلتين خلال الخطة الخمسية (1992/1997) .
- بإحلال الأقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج وفيرة المحصول ، محل الأقطان المصرية طويلة ووسط وقصيرة التيلة ، يمكن إدخال مساحات إضافية في زراعة القمح .

وفي ضوء فروض معينه[7] يمكن تحرير نحو 380 ألف فدان من زراعة القطن لتدخل في زراعة مختلف المحاصيل ومن ضمنها القمح . ولإتمام ذلك يلزم عدة سنوات بحيث يتم في العام الأول إحلال الأقطان قصيرة التيلة في مساحة 120 ألف فدان بمصر العليا وزراعة القطن المصرى في 704 ألف فدان بالوجه البحرى ، وزراعة 50 ألف فدان خارج الوادى بالأقطان القصيرة التيلة . وفي العام الثانى تستمر زراعة 704 ألف فدان بالقطن المصرى في الوجه البحرى ، وتزرع 50 ألف فدان بالأقطان قصيرة التيلة في مصر العليا ، 100 ألف فدان في الأراضى الجديدة خارج الوادى ، وفي العام الثالث تزرع أيضًا 704 ألف فدان بالأقطان المصرية وفي الوجه البحرى ، وتلغى زراعة القطن بمصر العليا ويزرع 150 ألف فدان خارج

---

(6) معهد التخطيط القومى – " مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح " – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – رقم (34) – 1986.

(7) راجع المصدر السابق .

الوادى بالأقطان قصيرة التيلة . وفي العام الرابع تنخفض رقعة الأقطان المصرية في وجه بحرى إلى نحو 600 ألف فدان بحيث تزرع بالقطان طويلة التيلة خارج الوادى.

ويزداد إنتاج محاصيل كل من البرسيم المستديم ، القمح ، الذرة الشامية ، العدس ، والسمسم ، وفول الصويا .

وبالنسبة للقمح على وجه الخصوص فسيزداد الإنتاج بنحو 144 ، 219 ، 219 ، 315 ألف طن للسنوات الأربع على الترتيب .

تعميم زراعة الأصناف مرتفعة الإنتاجية في كل إقليم وفقًا للجدارة الإنتاجية ، وحيث يزرع بالبلاد ثمانية أصناف من القمح هى : جيزة (155) ، جيزة (156) ، جيزة (157) ، سخا (8) ، سخا (69) ، بلدى ، استورك .

وقد تباينت إنتاجية كل صنف من محافظة لأخرى - فإذا أمكن الاستفادة من الميزة النسبية لإنتاج القمح في مختلف المحافظات بحيث يمكن تعميم الأصناف ذات الإنتاجية المرتفعة في المحافظات ذات الميزة النسبية ، لأمكن زيادة إنتاج القمح من الرقعة القمحية الحالية . وبفرض تعميم صنفى سخا (69) ، استورك وهما بمتوسط إنتاجية 14 أردب للفدان وربما تصل إلى أكثر من 15 أردب للفدان .

وفي حدود مساحة مزروعة بالقمح تبلغ نحو 1.5 مليون فدان فإنه يمكن تحقيق حجم إنتاج يبلغ نحو 3.4 مليون طن قمح سنويًا .

وهذا القدر من الإنتاج يغطى نحو 40٪ من الاستهلاك بمستواه الحالى ، ولكن إذا تم العمل على تقليل الفاقد ، وترشيد الاستهلاك بإلغاء الدعم ، وتطوير صناعة الخبز - وتشجيع دور القطاع الخاص ، فإنه من الممكن الوصول إلى اكتفاء ذاتى يقدر بنحو 70٪ .

إمكانية زيادة الاكتفاء الذاتى من السكر :

تبلغ مساحة قصب السكر نحو 250 ألف فدان سنويًا ، وبنجر السكر نحو 40 ألف فدان. تعطى نحو 8 ملايين طن قصب ، ونحو 650 ألف طن بنجر . تنتج نحو 850 ألف طن سكر قصب ، ونحو 92 ألف طن سكر بنجر .

وفى حين يبلغ إجمالى إنتاج السكر نحو 940 ألف طن يبلغ إجمالى الاستهلاك نحو 1550 طن ، وثم فإن الفجوة تبلغ نحو 610 ألف طن . وتصبح نسبة الاكتفاء الذاتى نحو 60٪.

ومن ثم فإنه يلزم العمل على زيادة الإنتاج[8] من القصب بالتركيز على التوسع الرأسي، وحل المشاكل التى تواجه زيادة الإنتاجية ، ونفس الشيء بالنسبة لبنجر السكر مع التوسع في طاقة المصانع الحالية ، وتقليل فاقد السكر بالمصانع ، وتنظيم التوافق الزمنى بين إنتاج وتسويق وتصنيع المحاصيل السكرية بما لا يسمح ببقاء المحاصيل مدة كبيرة بعد حصادها بدون تصنيع حتى لا تنخفض نسبة السكر .

ولذلك يلزم تحقيق ما يلى :

- المحافظة على المساحة المزروعة بقصب السكر في حدود 250 ألف فدان سنويًا.
- العمل على توريد كل مساحة القصب السابقة للمصانع ، وذلك عن طريق إعادة النظر في أسعار توريد قصب السكر .
- زيادة إنتاجية فدان قصب السكر لنحو 42 طن ، بينما تبلغ الإنتاجية الحالية 38 طن/فدان .
- زيادة مساحة بنجر السكر من نحو 40 ألف فدان إلى نحو 150 ألف فدان .
- إقامة ثلاث مصانع لبنجر السكر .
- زيادة إنتاجية فدان البنجر من نحو 16 طن إلى 20 طن .
- العمل على خفض معدل استهلاك الفرد الذى وصل لنحو 30.1 كجم / سنويًا ، لنحو 28.5 كجم /سنويًا .

وبتحقيق النواحى السابقة المتعلقة بإنتاج كل من قصب وبنجر السكر فإنه من المتوقع الوصول إلى نسبة اكتفاء ذاتى تقارب 97٪ عام 1995 . كما يتضح من جدول (2-2) .

---

(8) معهد التخطيط القومى - " إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (47) - 1989 .

جدول (2-2)

بعض مؤشرات الاكتفاء الذاتى من السكر

المؤشر	الوضع الحالى	المستهدف 1995
مساحة قصب السكر	250 ألف فدان	250ألف فدان
المساحة الموردة	209.6ألف فدان	250ألف فدان
إنتاجية فدان القصب	38 طن	42 طن
نسبة السكر	٪10.3	٪12
كمية القصب الموردة	7947 ألف طن	10500 ألف طن
إنتاج السكر من القصب	834 ألف طن	1260 ألف طن
مساحة بنجر السكر	39.1 ألف فدان	150 ألف فدان
إنتاجية الفدان	16 طن	20 طن
إنتاج السكر من البنجر	911 ألف طن	430.5 ألف طن
إجمالى إنتاج السكر	926 ألف طن	1690 ألف طن
متوسط استهلاك الفرد	30.1 كجم / سنة	28.6 كجم / سنة
عدد السكان	-	60.7 مليون نسمه
إجمالى الاستهلاك من السكر	1546 ألف طن	1736 ألف طن
الفجوة	580 ألف طن	46 ألف طن
نسبة الاكتفاء الذاتى	٪59.9	٪97.3

المصدر : معهد التخطيط القومى - " مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر " - قضايا التخطيط والتنمية - (47) - 1989 .

إمكانية زيادة الاكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية :

يحتل محصول بذرة القطن مكان الصدارة بين مصادر الزيوت الغذائية إذ يمثل إنتاجه نحو 76٪ من جملة إنتاج البذور الزيتية يلى ذلك في الأهمية كل من فول الصويا ، بذرة الكتان ، الفول السودانى ، عباد الشمس والسمسم ، حيث تمثل ما نسبته نحو 15٪ ، 2.6٪ ، 1.7٪ ، 1.5٪ من جملة إنتاج البذور الزيتية لكل على الترتيب ، وذلك كمتوسط خلال الفترة (1990/89-86/85) .

وبالنسبة لإنتاج الزيت يأتى زيت بذرة القطن في المقدمة بنحو 74 ألف طن سنويًا ، يليه كل من زيت فول الصويا ، زيت الذرة ، فزيت عباد الشمس بنحو 16 ، 2.4 ، 0.5 ألف طن لكل على الترتيب وذلك خلال الفترة (1990/89-86/85). كما يتضح من جدول(2-3)

ومن ثم فإن إجمالى الإنتاج المحلى من الزيوت يقارب 93 ألف طن سنويًا ، بينما حجم الاستهلاك يبلغ نحو 500 ألف طن ، والواردات نحو410 ألف طن ، وبالتالى فإن معدل الاكتفاء الذاتى يصل لنحو 19٪ . كما يتضح من جدول (2-4) .

ويرجع السبب الأساسي لنقص إنتاج الزيوت كنتيجة لتناقص مساحة القطن ، وفول الصويا حيث يمثلا نحو 80٪ ، 18٪ من إجمالى زيوت الطعام المنتجة محليًا ، أما زيت الذرة وعباد الشمس فيساهما بنحو 2٪ فقط من إجمالى إنتاج الزيوت .

ومن الضرورى العمل على رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت وذلك عن طريق :

- التوسع في زراعة عباد الشمس في الأراضى الجديدة في مساحة نحو 100 ألف فدان على الأقل .
- تحميل محصول فول الصويا على محصول الذرة الشامية .
- رفع إنتاجية الفدان من المحاصيل الزيتية .
- زيادة نسبة استخلاص الزيت من البذرة .
- تقليل الفاقد من الزيت التموينى والذى يتراوح بين 20٪ - 25٪ من كميات البطاقات التموينية .

وبالعمل في تلك المجالات معًا من الممكن الوصول بالاكتفاء الذاتى من الزيوت من نحو 19٪ حاليًا إلى قرابة أكثر من 50٪ ويعد ذلك هدف على درجة كبيرة من الأهمية .

جدول (2-3)

الإنتاج المحلى والاستهلاك من الزيوت النباتية والمسلى الصناعى

(ألف طن)

السنة	إجمالى الإنتاج ألف طن	زيت بذرة القطن	زيت صويا	زيت ذرة	زيت عباد شمس	الاستهلاك	
						زيت	مسلى صناعى
1981/80	112.4	93.5	17.8	1.1	–	293	144
1985/84	103.5	80.2	21.1	2.2	–	348	168
متوسط الفترة							
1981/80	–	–	–	–	–	–	–
1985/84	113.7	90.8	21.1	1.8	–	335	153
1990/89	72.7	57.3	11.9	2.5	1.1	396	144
متوسط الفترة							
1986/85	–	–	–	–	–	–	–
1990/89	92.8	73.9	16	2.4	0.5	389	156

المصدر : معهد التخطيط القومى - " مستقبل إنتاج الزيوت في مصر " - قضايا التخطيط والتنمية - (65) - 1991 .

جدول (2-4)

الواردات المصرية من الزيوت خلال عام 1989

الصنف	كمية (طن)	القيمة (ألف جنيه)
زيت صويا	392	677
زيت بذرة القطن	114386	129577
زيت عباد الشمس	217404	188807
زيت السمسم	462	818
زيت الذرة	1741	3014
زيت النخيل	62022	55301
زيت شلجم	24	51
زيوت أخرى	13789	19669
الجملة	410221	397914

المصدر : المصدر السابق

ثانيًا : الاستراتيجية الزراعية في مجال التوسع الأفقى :

أوضحت الدراسات أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة الرقعة الأرضية الزراعية ، فمن غير المقبول أن تكون المساحة المشغولة والمستغلة من أرض مصر نحـو 7.4 مليـون فدان .

وقد أوضحت الدراسات أن هناك مواقع عديدة تبلغ نحـو 80 موقعًا[9] بمختلـف مناطق الجمهورية يمكن بها استصلاح نحو 800 ألف فدان بشـرق الدلتـا ، وحوالـى 685 ألف فدان بغرب الدلتا ، ومساحة محدودة تبلغ نحو 60 ألف فدان بوسط الدلتـا . كما يتضح في جدول(2- 5) ، كما أن الموارد المائية المتاحة تكفى لاحتياجـات لاستصلاح المشار إليها ، كما يتضح من جدول (2-6) .

ويجب أن يقتصر دور الدولـة علـى تشجيـع القطـاع الخـاص وتحديـد أولويـة الأراضى للاستصلاح ، والمساهمة في أعمال البنية الأساسـية والدراسـات التقنيـة وتحميل ذلك على تكلفة الأرض .

على أن تملك الأرض لشباب الخريجين وغيرهم من الشباب ، وتبيع الدولـة مـا بحوزتها من أرض زراعية . وتعمل على تصفيـة كافـة الشركـات الزراعيـة بـالأراضى المستصلحة وتمليك ما بحوزتها للأفراد .

ومن الممكن الاستفادة بقدرات وإمكانيات الدولة فـي هـذا المجـال فـي تولـى الدولة إنشاء البنية الأساسية من شبكات طرق ، وري ، وصرف وغيرها من خدمـات ، وتسوية الأرض وتقسـيمها وتحميـل تلـك التكـاليف علـى ثمـن الأرض ، مـع عـدم المغالاة في الأسعار .

وتمليك الأرض للزراع عند تمام زراعتها ، مع وضـع الضوابـط اللازمـة لحسـن الاستغلال ، وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية الزراعية فـي تلـك المنـاطق وتسـهيل حصولها على القروض .

---

(9) وزارة الزراعة – " ملامح استراتيجية وإنجازات قطاع الزراعة في الثمانينات " مؤتمر استراتيجية الزراعة في التسعينات – فبراير 1992 – ص 11 .

جدول (2-5)

المساحات القابلة للاستصلاح

وفقا للمناطق ونوعية التربة

(ألف فدان)

نوع التربة / المنطقة	طينية ملحية	طينية رملية	رملية جيرية	جملة
شرق الدلتا	259.00	102	452	831
وسط الدلتا	25	18	25	68
غرب الدلتا	43	214	118	375
مصر الوسطى	–	79	40	119
مصر العليا	–	49	109	158
جملة	327	462	744	1533

المصدر : معهد التخطيط القومى – " الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية " – قضايا التخطيط والتنمية – (36) – وزارة الزراعة – " ملامح استراتيجية وإنجازات قطاع الزراعة في الثمانينات – نوفمبر 1986.

جدول (2-6)

الموارد المائية المتاحة للاستصلاح

(مليار م3)

السنة	الموارد	الاستخدامات	الفائض
1986	61.3	60.4	1.9
1992	69.8	62.1	7.7
2000	73.9	64.6	9.3

المصدر : معهد التخطيط القومى – " استراتيجية التنمية الزراعية في الخطة الخمسية " –1986.

وبصفة عامة ، يجب أن تقوم الاستراتيجية في هذا القطاع على أساس ربط عملية استصلاح الأراضى بالإسكان وإقامة مدن جديدة ، ذات مرافق مكتملة .

كذلك تقوم الاستراتيجية على أساس إطلاق الحافز الفردى والملكية الخاصة ، وذلك بتمليك الأراضى المستصلحة للشباب وتشجيع إدخال التكنولوجيا الزراعية وإنشاء التعاونيات الزراعية .

ومن ثم يتركز دور وزارة الزراعة في هذا المجال في أنشطة معينه لعل في مقدمتها :

1- دراسة وتحديد نوعية الأراضى ذات الأولوية في الاستصلاح .
2- القيام بدور نشط في مجال الإرشاد الزراعى في تلك المناطق الجديدة نظرًا لما يحتاجه الزراع من معلومات وإرشادات زراعية مستمرة - ولهذا يجب إعداد المرشد الزراعى الكفء وهذا غير متوفر في كافة الأنشطة الزراعية .
3- تشجيع إدخال التكنولوجيا الزراعية سواء في نظم الرى أو نظم الزراعة .
4- تشجيع إنشاء التعاونيات الزراعية في المناطق المستصلحة .
5- التخلص من كافة المعوقات ، وعدم إعاقة نشاط الاستصلاح والتملك للزراع الجدد .
6- العمل على ترشيد أساليب الرى وخاصة في الأراضى الجديدة ، وبحيث لا تتعدى احتياجات الفدان لزراعة محصولين 6000 م3 بحد أقصى ، وعلى هذا الأساس فإن الفائض المتاح من الموارد المائية والبالغ نحو 9 مليار م3 يكفى لاستصلاح 1.5 مليون فدان على الأقل جدول (2-6) .

ثالثا : الاستراتيجية الزراعية في مجال إقامة زراعات تصديرية وتصنيع زراعى للتصدير :

ليس هناك استراتيجية للصادرات الزراعية ، ومن ثم فإنه من الضرورى وجود مثل تلك الاستراتيجية متضمنة أهداف التصدير ، ثم يخطط الإنتاج بما يحقق تلك الأهداف والوسائل اللازمة لذلك .

كما يجب التأكيد على مشروعات الإنتاج للتصدير ، مع إعادة النظر في دور السلع الزراعية التقليدية وتدعيم حصتها في الصادرات . كذلك تطوير الصادرات غير التقليدية وتطويرها في الأراضى الجديدة ، وإعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية .

ومن ثم يجب أن تعمل الاستراتيجية على :

1- زيادة الإنتاج من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية وهى القطن طويل التيلة ، الأرز ، البصل ، الفول السودانى ، الكتان الخام ، مع العمل على المحافظة على أسواقها الخارجية .

2- كذلك تطوير الإنتاج والتصدير من المحاصيل التصديرية غير التقليدية وهى : البرتقال، اليوسفى ، الليمون الحامض ، التمور ، الجوافة ، المانجو ، العنب ، البطيخ ، البطاطس، الطماطم ، الخرشوف ، الفاصوليا ، البسلة ، الزهور ، والنباتات الطبية . مع العمل على تحسين نوعية المنتجات وهنا يأتى دور الإرشاد الزراعى .

3- تشجيع وتنمية دور القطاع الخاص في ظل سياسة تحرير القطاع الزراعى ، على أن توضع التشريعات والقوانين لمنع الاحتكار وتنظيم السوق لصالح المنتج والمستهلك والمصدر ، حيث يؤدى ذلك إلى تحفيز الزراع والمصدرين وتحسين نوعية الصادرات.

4- إمكانية مضاعفة الإنتاج والصادرات من حاصلات البصل والثوم والكتان بمضاعفة المساحات المنزرعة بها دون تأثير ملموس على المساحات المنزرعة بغيرها من الحاصلات الشتوية ، خاصة أن البصل والثوم من الحاصلات التى ينجح تحميل زراعتها على غيرها من المحاصيل الأخرى ، وهو ما يمكن ان يكون اتجاه من اتجاهات سياسة الإنتاج الزراعى في المستقبل بهدف تنمية الصادرات .

5- الاهتمام بمحصول القطن في الإنتاج والتصدير ، حيث يعد محصول القطن هو المحصول النقدى والتصديرى الزراعى الأول . فقد تعرض الإنتاج إلى

الانخفاض لأسباب منها ما هو راجع لتناقص المساحة أو تناقص الإنتاجية الفدانية .

كذلك تراجعت صادرات مصر من الأقطان الطويلة الممتازة في نفس الوقت الذى يزداد فيه الطلب العالمى على الأقطان .

حيث تناقصت المساحة المنزرعة من 1.6 مليون فدان قطن عام 1971 إلى نحو 921 ألف فدان عام 1996 ثم إلى 731 ألف فدان عام 2001 بينما زادت الإنتاجية من نحو 5.48 ألف قنطار عام 1996 إلى نحو 6.23 قنطار عام 2001 ، وبالتالى لم ينخفض الإنتاج إلا بنحو 9.7٪ عما كان عليه عام 1996 .

ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الصادرات من القطن الخام من نحو 311 مليون جنيه مصرى إلى نحو 740 مليون جنيه خلال نفس الفترة . كما يتضح من جدول(2-7) .

جدول (2-7)

المساحة والإنتاج والإنتاجية والصادرات

من القطن في الفترة 1996 – 2001

السنة	المساحة ألف فدان	الإنتاجية قنطار	الإنتاج ألف قنطار (زهر)	الصادرات ألف جنيه (قطن خام)
1996	921	5.48	5047	311879
1997	921	4.97	4587	374724
1998	789	7.18	5665	537774
1999	645	6.79	4380	816086
2000	518	5.03	2606	672905
2001	731	6.23	4554	740756

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب السنوى – يونيو 2002

ومن ثم فإنه من المقترح بالنسبة للقطن في الاستراتيجية الزراعية الآتى :

1- الاحتفاظ بمساحة نحو مليون فدان سنويًا .

2- يزرع نحو 750 ألف فدان بالأصناف الطويلة الممتازة والطويلة الوسط .

3- يزرع نحو 250 ألف فدان بالأقطان القصيرة الأمريكية مبكرة النضج وفيرة المحصول.

4- الارتفاع بمستوى إنتاجية الفدان - كما كان في الثمانينات - إلى نحو 7-8 قنطار .

ذلك يؤدى إلى وقف وارداتنا من الأقطان القصيرة ، كما يؤدى إلى زيادة الصادرات من القطن إلى الوضع الذى كان عليه في السبعينات (280 ألف طن) ، بالإضافة إلى المصنوعات القطنية الأخرى . كما أن زراعة الأقطان قصيرة التيلة يؤدى إلى وفر في مساحة القطن يوجه إلى الحاصلات الأخرى وفي مقدمتها القمح .

رابعًا : تحرير قطاع الزراعة - وتعديل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم حرية القطاع :

ومن ضمن ما يعنى ذلك تحرير القرار الاقتصادى في القطاع الزراعى ، وتحرير نمط الإنتاج بما يعنى عدم التدخل في التركيب المحصولى وتصبح قوى السوق هى الموجه الأساسي للإنتاج .

ومن ثم تتحدد أسعار السلع الزراعية في السوق الحر ، ويتوقف تدخل الدولة في تحديد الأسعار ، واحتكارها لشراء المحاصيل الرئيسية كالقطن وقصب السكر . وذلك مع توقف أساليب التسويق الزراعية الحكومية وشبه الحكومية .

وتجدر الإشارة إلى أن حرية السوق والأسعار ، سواء أسعار المنتج أو المستهلك ، سيؤدى ذلك في المدى القصير إلى عدة اختلالات تأخذ مداها إلى أن تتوازن السوق وبعد ذلك تصبح الأسعار هى أسعار التوازن المعتمدة على العرض والطلب .

كما أن تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعي ، يعني أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية دون تدخل من الدولة لإمداد القطاع الزراعي بالتمويل ومن ثم يصبح إقراض القطاع الزراعي بسعر الفائدة في السوق ، كما تترك حرية الاتجار في مستلزمات الإنتاج .

وبالنسبة لقطاع التعاون الزراعي سيتعاظم دوره في المرحلة المقبلة ، ويستلزم ذلك تغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لتلك المرحلة . حيث يلزم قانونًا جديدًا موحدًا للتعاون ، يعطى الحرية لقطاع التعاون بما يؤدى إلى تحقيق أهداف الزراع . وإطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم كمنتجين وكمستهلكين ويحقق أهداف المجتمع أيضًا .

وبالتالى يستطيع التعاون أن يقوم بالدور الرئيسي في تخطيط الإنتاج الزراعي ، وتوفير التمويل للزراع ، وتسويق الإنتاج وغير ذلك من الأنشطة التى سينفرد بها القطاع الخاص إذا لم يؤديها معه القطاع التعاونى لصالح الزراع .

وبالنسبة لدور المؤسسات والمنظمات الزراعية الحكومية ، ففى ظل سياسة التحرير الاقتصادى سينحصر هذا الدور في الآتى :

1- أنشطة البحوث والدراسات :

المتعلقة بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة . فالمجال مازال متسعًا أمام البحوث الزراعية لزيادة الإنتاجية وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية .

2- الإرشاد الزراعى :

فهو الوسيلة الفعالة والرئيسية لنقل كل ما هو جديد - ونتائج البحوث الزراعية بصورة مبسطة للزراع للوصول إلى اعلى إنتاجية بأحدث الوسائل التكنولوجية . وحتى يؤدى الإرشاد الزراعى دوره في المرحلة المقبلة يجب إعداد المرشد الزراعى الكفء - وذلك غير متاح حاليًا - ، كما يجب توفير الإمكانيات المادية لجهاز الإرشاد.

3- حل المشكلات الفنية المتعلقة بالإنتاج :

وسيزداد دور المؤسسات الزراعية - وزارة الزراعة ومراكز البحوث بها - بالنسبة للتعرف على مشكلات الإنتاج ودراستها وإيجاد الحلول العملية لها ، سواء ما يتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .

4- إكثار البذور :

للحصول على التقاوى المنتقاة وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديدة الأكثر كفاءة والأعلى إنتاجية . وهذا الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية في المرحلة الجديدة ، وتلك المؤسسات هى المؤهلة للقيام به عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة.

5- مراقبة مدخلات القطاع الزراعى :

في ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل في مستلزمات الإنتاج ، ودخول القطاع الخاص هذا النشاط ، فلابد من رقابة معينة على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات . وأول تلك المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من نوعياتها والسماح باستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية ان تراقب تلك النوعيات ولا تسمح باستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها.

كذلك بالنسبة للبذور ، والأسمدة ، حيث يلزم مراقبة الواردات منهما ، وصلاحيتها ، والجهات التى تقوم بالإنتاج .وهناك جانب أساسي من جوانب الرقابة لا يأخذ حقه من الاهتمام الكافى من الجهات الحكومية التى يعد هذا الدور من أهم أدوارها ، آلا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية . ذلك - بالإضافة إلى رقابة المدخلات الزراعية - يتأتى برقابة الإنتاج الزراعى وخلوه من

التلوث وملائمته للاستهلاك . وهذا الدور يتحقق عن طريق مراقبة الإنتاج ، وتحليل عيناته على مستوى الحقل وفي الأسواق ، والإلزام بتنفيذ القوانين المنظمة لذلك . وفي هذا حماية ضرورية وواجبه لجمهور المستهلكين .

6- مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية :

كالتشريعات التى تنظم زراعات معينه في مناطق معينه ، وتشريعات الرى والصرف ، ومقاومة الآفات والتشريعات المتعلقة بالثروة الحيوانية وما إلى ذلك من تشريعات وقوانين تهدف إلى حماية الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى . حيث يصبح من الضرورى أن تقوم الجهات الحكومية ذات الشأن ووزارة الزراعة وارداتها المختلفة - بمراقبة الالتزام وتنفيذ تلك القوانين .

خامسًا : تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع زراعى صناعى : عن طريق التوسع في نشر الصناعات الصغيرة :

يعانى الاقتصاد القومى من مشكلة البطالة ، حيث تتزايد إعداد الخريجين والباحثين عن فرص عمل ، وقد تضاربت التقديرات حول حجم البطالة في المجتمع - ولكن مهما كان التقدير فإن هناك مشكلة ملحه ، ولابد من توفير أكبر قدر من فرص العمل أمام تزايد إعداد الخريجين والشباب في سن العمل . كذلك فإن سياسة التحرير الاقتصادى وسيادة المنافسة وقوى السوق ستؤدى بلا شك إلى تخلى الدولة عن سياسة توظيف الخريجين مما يؤدى إلى زيادة البطالة .

وعلى المجتمع أن يبذل الجهد لتوفير فرص العمل في غير المجالات المعتادة - القطاع الحكومى والقطاع العام - ، كما تفرض ندرة الموارد الاستثمارية اختيار اقل فرص العمل تكلفة وذلك من خلال أساليب تكنولوجية مناسبة لا تخل بنوعية كفاءة الإنتاج .

لذلك فإن تطوير القطاع الزراعى وتضمنه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة والقائمة على أسس تعاونية من الممكن أن يتيح مجالات واسعة للعمل وبتكلفة منخفضة لفرص العمل .

ومن الممكن أن تتضمن الأنشطة الحرفية في القطاع الزراعى بالإضافة إلى مشاريع الأنشطة الزراعية ، مشاريع صناعات حرفيه ، وهناك عديد من الدراسات في هذا المجال والتى حددت استثمارات تلك المشاريع بما يتراوح بين 7 آلاف ، 50 ألف جنيه في عدد من المشروعات الزراعية والصناعية ، ومن هذه المشاريع :

مشاريع إنتاج صلصة الطماطم ، تربية الأسماك في أقفاص ، منتجات الألبان ، تربية نحل العسل ، إنتاج عيش الغراب ، الصوب البلاستيكية ، تربية الدواجن ، إنتاج الأرانب .

ومن المشاريع الصناعية الحرفية الممكن إقامتها في القطاع الزراعى ، مشاريع غزل الصوف ، إنتاج قماش الفرسالية ، إنتاج أحذية ، ورش ميكانيكا ، ورش نجاره ، إنتاج تريكو، وغيرها .

وبصفة عامة هذه المشاريع الزراعية تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعى، وزيادة إنتاج البروتين الحيوانى ، واستمرارية عرض السلع وبالتالى مستوى سعرى شبه ثابت مما يفيد المستهلك والمنتج .

أما المشاريع الصناعية فتؤدى إلى زيادة العرض وخفض الواردات ، ومن الممكن أن تنتج كل محافظة احتياجاتها من مثل المشاريع السابقة . وبذلك تزداد فرص العمل .

وحاليًا يقوم الصندوق الاجتماعى بهذا الدور لخلق فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة . وبالطبع لابد ان يكون القطاع الزراعى في المقدمة وذلك لضخامة القوى العاملة المتاحة به وانتشار البطالة بين أفرادها .